



نقد الصرف العربي في ضوء الاتجاه التاريخي والمقارن (رؤية نقدية في المنطلقات والمترتبات)

أحمد علي أحمد المكرفح

معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية

Aboferas2008@gmail.com

المخلص:

يروم هذا البحث الكشف عن منطلقات الاتجاه التاريخي والمقارن في نقد الصرف العربي؛ بتحديد المرتكزات المنهجية التي انطلقت منها تصورات الباحثين في هذا الاتجاه، وانبثقت عنها جملة الملاحظات النقدية التاريخية والمقارنة على الصرف العربي، وتشكل من خلالها مجموعة من المترتبات (التفسيرات الصرفية التاريخية والمقارنة). وذلك وفق رؤية نقدية تعمل على تقويم هذا الاتجاه النقدي في ضوء منطلقاته ومترتباته، ومدى مراعاته السياق المعرفي والمنهجي للصرف العربي وفق الإطار الفكري المنتج له.

الكلمات المفتاحية: الصرف العربي، علم اللغة التاريخي، علم اللغة المقارن، تقويم.

Research Article

Criticism of Arabic morphology in light of the historical and comparative trend (Critical vision of the methodological foundations and proposals)

Ahmed Ali Ahmed Al- Mukarfi

The Arabic Language Institute for Speakers of Other Languages, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.

Aboferas2008@gmail.com

Abstract:

This study aims to reveal the starting points of the historical and comparative trend in Arabic morphological criticism, By defining the methodological foundations on which it relied Opinions of linguists on this approach, and criticize them of the Traditional Morphological Studies, which resulted in a set of consequences: (Historical and comparative morphological interpretations). This study will evaluate this criticism through the foundations and proposals, and the extent to which objectivity is achieved in this criticism.

Keywords: Arabic morphology, historical linguistics, comparative linguistics, evaluation.

1. مقدمة.

حين لم يفتح بعض اللغويين المحدثين بتفسيرات الصرفيين تجاه بعض الظواهر الصرفية في الصرف العربي، لجأوا إلى الاستعانة بتفسيرات خارجية وآليات منهجية مغايرة لما كان عليه عمل المشتغلين بالحقل الصرفي آنذاك، مهتمين في عملهم بما تطبعت عليه الدراسات اللغوية الغربية الحديثة من طابع تاريخي ومقارن، ظهر في أواخر القرن الثامن عشر الميلاد، واتسع نشاطه، وبلغ مداه في أواخر القرن التاسع عشر (عبد التواب، 1985).

ومن هنا فقد كان القرن الثامن عشر في تاريخ الدراسة اللغوية معنياً بالفيلولوجيا الكلاسيكية والمقارنات اللغوية، واجتهد علماء اللغة في التوصل إلى معرفة أصل اللغة؛ خصوصاً بعد اكتشاف اللغة السنسكريتية، وما نتج عنها من إدراك العلاقات القوية بينها وبين اللغة الإغريقية واللغة اللاتينية. وفي القرن التاسع عشر نشطت الدراسات التطورية التاريخية والمقارنة للغة في نحوها وصرفها وتركيبها (فريشة، 1981)؛ الأمر الذي أهدأ المشتغلين بالحقل اللغوي آنذاك في الإقبال على الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة؛ رغبة منهم في التوصل إلى مواطن التشابه والاختلاف بين اللغات، وما أعقبها من فحص جاد واجتهاد في بناء اللغة الأصلية الممكنة التي تفرعت عنها اللغات الشقيقة، واستظهار قوانين عامة ضابطة لمستقبل اللغات.

وفي ظل تقدم الدراسات التاريخية والمقارنة في الغرب، واستثمار المستشرقين لها في دراسة اللغة العربية التراثية، واحتكاك الثقافة العربية بالثقافة الغربية عن طريق المعاهد والمنديات والجامعات الغربية التي أنشئت في مصر وبلاد الشام؛ نحت الدراسة اللغوية العربية الحديثة منحىً حديثاً اتجهت فيه أنظار اللغويين العرب المحدثين إلى هذا النوع من الدراسة اللغوية، فظهرت عندهم دراسات صرفية تاريخية مقارنة حملت في ثناياها بعضاً من النقد الموجه إلى الصرف العربي في ضوء هذا الاتجاه.

وبناء عليه: "فإن الدراسات الصرفية التاريخية والدراسات الصرفية المقارنة، تمثل ثنائي اتجاهات الباحثين المحدثين في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، الذين اطلعوا على المنهج الغربي الحديث؛ إذ عملوا على تفسير عدد من مسائل الصرف وقضاياها في ضوء المقارنة باللغات الجزرية" (العلواني، 2003، ص 76).

وارتأت الدراسة أن يتضمن هذا الاتجاه النقدي الخارج عن طبيعة الدرس الصرفي العربي نمطين من أنماط الدراسة اللغوية الحديثة معاً، هما الدراسة التاريخية والدراسة المقارنة - مع ما يقوم بينهما من تباين في الأسس التي تركز عليها كل واحدة منها - ومرد ذلك إلى أمرين (العريبي، 1996):

الأول: اعتماد الدراسة المقارنة على الدراسة التاريخية في تناول الظواهر اللغوية والصرفية، فالمقارنة جزء من الدراسة التاريخية، والمنهجية العلمية تحتم ضرورة الارتباط بينهما؛ لتفسير الكثير من القضايا اللغوية والصرفية، والثاني: تداخل الدراسات الصرفية العربية الحديثة التي اعتمدت على التفسيرات المقارنة مع الدراسات التي ارتكزت على التفسير التاريخي في علاقة تبادلية بينهما؛ مما يصعب معه الفصل بينهما في تناول بعض الظواهر الصرفية سوى بعض القضايا الصرفية القليلة.

كما يضاف إليهما: احتياج الدراسة التاريخية إلى الدراسة المقارنة خصوصاً فيما يُشكل من ظواهر اللغة المدروسة، فيحتاج معها إلى تتبع ظواهرها في لغات أخرى ضمن العلة اللغوية نفسها؛ مما يعكس صعوبة دراسة اللغة الواحدة دراسة تاريخية دون الاستناد على الدراسة المقارنة؛ لاستخلاص أصول الظواهر اللغوية المختلفة في تلك اللغة.

وفي إطار ما سبق: ستوضح هذه الدراسة أبرز الأسس والمنطلقات التي يركز عليها هذا الاتجاه، وتستعرض بعضاً من الظواهر والقضايا الصرفية التي تناولتها الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة، في ضوء ما وجه فيهما من نقد إلى الصرف العربي، وما ترتب عليه من تفسيرات ومقترحات.

2. منطلقات الدراسة التاريخية والمقارنة في نقد الصرف العربي (المرتكزات المنهجية)

تطلق الدراسة التاريخية والمقارنة في نقد الصرف العربي من منطلقات عدة وفق آليات محددة، وتلك المنطلقات والآليات بعيدة عما كانت عليه الدراسة اللغوية في عصورها المتقدمة، ويمكن توضيحها فيما يلي:

- التركيز على تعقب الظاهرة اللغوية والصرفية في مختلف فترات التاريخ وفق دراسة طولية لأبنية اللغة وصيغها، تُعنى بتتبع التغير والتطور الحاصل فيها عبر عصورها التاريخية وأمكنها المختلفة. ولا تقتصر على دراسة صيغ اللغة في فترة زمنية محددة، أو بيئة مكانية معينة، بل تتعداها إلى عصور مختلفة، وأمكن متعددة؛ بغية التعرف على ما أصابها من تطور منذ نشأتها الأولى، والسر الذي وراء هذا التطور وقوانينه المختلفة (عبد التواب، 1985).
- ومن هنا يكون الاستناد على مفهوم الحركة أو الفاعلية المستمرة التي تنسم بها الفطرة الخاصة باللغات عبر الزمان والمكان. ولا يقتصر هذا التغير على مستوى واحد من المستويات اللغوية، ولا يخضع لنظام معين ثابت، بل يسهم في تكوينه مجموعة من العوامل التاريخية مجتمعة (ملريو باي، 1983).
- الاتكاء على التاريخ في تلمس حقائق الظواهر الصرفية والوقائع والأحداث، مع اللجوء إلى العرض والتحليل - زمنياً وموضوعياً - في ربط سلسلة الأحداث والوقائع، متتبعاً جنورها في فترة زمنية محددة، أو فترات متعددة ناظرة في كل تغير حاصل على مدى الزمن منذ نشأة تلك الظواهر وحتى نموها وتطورها، وصولاً إلى اكتمال معالمها، وتحديد سماتها في كل مرحلة. مع محاولة ربطها بين الظاهرة المدروسة وغيرها من الظواهر والأحداث والمتغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية

والدينية التي تزامنت معها. بالإضافة إلى التركيز على موضع السياق الإنساني المرتبط بها، وإمكانية التحقق بدقة من مصداقية البيانات العلمية، والمقولات وشرعيتها (البناء، 2020).

- الاستنتاج القائم على النصوص والوثائق التاريخية. حيث يرى أصحاب الدراسة اللغوية التاريخية أن بحوثهم تقوم "على رغبة في إعادة هيكلة الظاهرة اللغوية عبر العصور من خلال ما تبقى من أثارها، فإن كن ثمة مجال للاستنتاج فينبغي أن يكون استنتاجاً من خلال النصوص والوثائق التاريخية، لتصور الحلقات المفقودة، وعلى هذا فإن الباحث التاريخي في اللغة يشبه عالم الآثار الذي يتهدى بتصور ما فقد من قطعة أثرية في ضوء ما عُثر عليه منها، وبما يتناسب وحجم الفراغ الموجود، سعياً وراء تكوين عام لهيكل الظاهرة في السياق التاريخي العام للغة" (عميرة، 1992، ص 26-27).
- الاستعانة بالدراسة الصرفية الوصفية في وصف الظاهرة الصرفية في أول حلقة من حلقات تاريخها المكتشفة، وبيان نظامها في هذه المرحلة فقط ثم الانتقال إلى الحلقة التالية؛ مستخرجةً نظام تلك الظاهرة فيها. وهكذا في بقية المراحل التاريخية، وبالتالي تستطيع الدراسة الصرفية التاريخية من خلال النظر في نظام الظاهرة الصرفية عبر تاريخها الطويل تكوين تصور عام: يوضح ما تعرضت له من تطور، ومقدار هذا التطور، وكيفيته، واتجاهاته (السعران، 1980).
- الاعتماد على أقدم المصادر المتاحة من النقوش المكتوبة أو الدواوين الشعرية وغيرها من المصادر التي استعملت الظاهرة الصرفية. فهي تُعنى في المقام الأول "بالغة المكتوبة التي دَوِّنَتْ في وثائق بغض النظر عن جانبها المحكي المنطوق" (عميرة، 1992، ص 23). ويؤكد العزاوي (2001) على "الجانب المكتوب من اللغة، فلامدة اللغوية المنطوقة لمرحلة زمنية سابقة للمرحلة المعاصرة لا تنوافر لدى الباحث، إذ أن وسائل التسجيل لم تختراع إلا حديثاً، ولذا ليس أمام الباحث إلا أن يلجأ إلى الكتابة، وهي وسيلة عاجزة لا تمثل المنطوق تمثيلاً صحيحاً" (ص 153).
- كما أن أرباب الدراسة اللغوية التاريخية يرون في اللغة المنطوقة "شيء متغير خداع، وأن الجزء الثابت منها الذي يستحق الدراسة هو ذلك الموجود في اللغة المكتوبة" (ماريو باي، 1983، ص 146).
- اللجوء إلى المقارنة في الدراسة الصرفية التاريخية بين لغتين أو أكثر؛ لاستخلاص الحقائق المتصلة بدرجة الصلة في الصيغ والأبنية بين عدة لغات، وتوضيح الشكل الأقرب - فيما يبدو - إلى اللغة الأم. ويمكن في ضوء ذلك اللجوء إلى الإحصاء التاريخي؛ لضبط المدة الزمنية في التقارب أو التباعد بين صيغ اللغات وأبنيتها، والمدة الزمنية اللازمة لوقوع الاختلاف بينها، وكشف العلاقات فيها (ماريو باي، 1983).
- وبطبيعة الحال كانت الدراسة الصرفية التاريخية عند بعض الباحثين اللغويين العرب سبيلاً إلى دراسات لغوية أخرى ذات صلة بها؛ بهدف معرفة الصلات والعلاقات التي تربط بين صيغ اللغة العربية واللغات السامية الأخرى، ما يساعد في الكشف عن مواطن الاتفاق والتباين بينها، والوصول إلى أصولها المشتركة، وهذا ما يفسره قرب الدراسة الصرفية المقارنة من الدراسة الصرفية التاريخية، وتتناول الدراسة المقارنة في المستوى الصرفي "كل ما يتعلق بالأوزان والسوايق، والواحد، ووظائفها المختلفة" (حجازي، د.ت.).
- الاحتكام في قدم الظواهر الصرفية أو حداثة بالنظر في ما بينها وبين أخواتها من سمات لغوية عامة مشتركة، كالتمائل الكافي في الأبنية الصرفية أو اطراد تبديل القوانين الصوتية، أو ربما كانت سمة لغوية تفردت فيها أبنية اللغة العربية المعنية بالدراسة، فما كان مشتركاً حكم عليه بالقدم، وما تفردت به العربية من سمات خاصة في ظواهرها الصرفية حكم بحداثته (العزاوي، 2001).
- التنبع لبعض الحالات التي وصفت قديماً بالثأذ أو النادر أو الضرورة كعلامة تبرز مجرى التطور وتشير إليه، وخصوصاً عندما يكتنف الغموض تاريخ بعض الكلمات، ولا يجد الظن والحس ما يدعمه من الوثائق. وفي تنبّع تلك الحالات إضافة تصورات تقريبية لتاريخ بعض الكلمات، مع الاتكاء على القوانين الصوتية المساعدة في توجيه الدراسة التاريخية نحو مسيرة التطور، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المختلفة بين اللغات (الكفلين، 2007).
- الاستنتاج التاريخي اللغوي للغة العربية في تفسير نحوها وصرفها، من خلال إعادة دراسة العلة النحوية والصرفية دراسة تاريخية ومقارنة؛ بغية الارتقاء ببعض العلل النحوية والصرفية نحو العلل التفسيرية الصحيحة، أو الإتيان بعلل جديدة، تستند على أسس علمية يقينية، توفرت لها بفضل الاكتشافات العلمية الحديثة لنظام النحو والصرف في معظم اللغات السامية المعروفة. وهذا يعني أن الدراسة اللغوية التاريخية والمقارنة هي دراسة تفسيرية في المقام الأول، وتأتي ضمن الرؤى التفسيرية بأدوات إجرائية تفسر القواعد النحوية والصرفية وفق تاريخ استعمال الظواهر النحوية والصرفية، ومقارنة تاريخ استعمالها بسلسلة التغيرات والتطورات الطارئة على اللغة في اختلاف مواطن استعمالها على نطاق الشعوب والأمم وحضاراتها (الملخ، 2015، استنتاج التاريخ اللغوي للعربية في تفسير النحو والصرف والمعجم (<http://alrai.com/article/700246.html>)).
- ويمكن بلورة ما سبق في منطلق هام وبارز ترتكز حوله الدراسة التاريخية والمقارنة في نقد الصرف العربي، حيث تتصور الدراسة اللغوية العربية الحديث - في ضوء الاتجاه التاريخي والمقارن - في أغلب الأحيان أن الدراسة اللغوية القديمة دراسة وصفية، وانبتق هذا التصور عن رؤيتها لموقف القدماء إزاء أصول النحو والصرف، كالسماع، والقياس، والتقدير، والتأويل، والتعليل، ونحوها؛ بأنه موقف وصفي يعتمد على التفسيرات الملائمة في نظره دون تنبّع تاريخي أو درس مقارن (آل ياسين، 1980).

3. ملاحظ الاتجاه الصرفي التاريخي والمقارن على الصرف العربي (الرؤى النقدية)

سجلت الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة في ضوء هذا الاتجاه جملة من الملاحظات ضمن رؤيتها النقدية الموجهة إلى الصرف العربي ومنهجه، وقد جاء كثيرٌ منها مشتركاً مع الملاحظ العامة على الدراسة اللغوية في عمومها في ضوء هذا الاتجاه. وهي على النحو الآتي:

- الاعتماد المطلق على الدراسة الوصفية الآتية، والتي تمسكت بها الدراسة اللغوية بعلامة في عصورها المتقدمة، إزاء تناولها الموضوعات اللغوية، وفي استنادها كذلك على المعايير اللغوية المختلفة، كالسماع، والقياس، والتعليل... ونحوها (آل ياسين، 1980)، وهذا بدوره أدى إلى تغيب العمل الزمني في دراسة اللغة وصيغها الصرفية، وتجاهل قابلية اللغة - كظاهرة اجتماعية - للتطور، فقيمت النظرة الواصفة متركزة على تلك الفترة المعنية بالدراسة، دون نظرة علمية على ما قبل تلك الفترة، أو بعدها؛ ما عطل كلياً الإفادة من دراسة ماضي اللغة وتاريخها عبر مراحلها المتلاحقة (بشر، 2005).
- ويلاحظ مما سبق: عدم شمول دراسة الأقدمين للمراحل المتعاقبة في تاريخ اللغة العربية، فاقصروا على ثلاثة قرون من تاريخها فقط، تبدأ تقريباً من مائة وخمسين سنة قبل الإسلام، وحتى نهاية عصر الاحتجاج؛ الأمر الذي يستدعي عدم ثبات حال اللغة في تلك الحقبة، وإمكانية تطور ها فيها بنياً ونطقاً (حسان، 2000).
- ترتب على حصر الاستشهاد باللغة في مدة زمنية محددة؛ إقبال باب البحث فيها عند حدود تلك المدة، وعدم تجولها بالبحث والدراسة، فضلاً عن الحكم على كل الظواهر اللغوية التي جاءت في العربية بعد تلك المدة بأنها صور خاطئة ومنحرفة صراحة عن النموذج اللغوي الذي اعتمده في دراسة اللغة، وفي كل هذا تغيب لتاريخ العربية، وما لحق بها من تطورات في فترات الممتدة، وما ارتبط بذلك التطور من ملايسات وأسباب (بشر، 2005). وبضفاف لما سبق: الإخلال بجمع المادة اللغوية، وقصرهم الفصاحة على قبائل معينة وإقصاء ما سواها من القبائل؛ ما نتج عنه تضيق دائرة اللغة، وتغيب صوراً أخرى من التطور اللغوي (اليساري، 2003).
- أفضى تجاهل الأقدمين امتداد اللغة العربية عبر تاريخها القديم الذي يرجع إلى اللغة السامية الأصلية، وعدم استشارة اللغات السامية آنذاك؛ إلى الصعوبة في تفسير الكثير من حقائق العربية، وحجب سلسلة تاريخها الممتدة، وعدم الإفادة من ذلك في تحليل بعض مشكلاتها المحيرة وتوضيحها، فوقع الاضطراب في وصف بعض الأصوات وتحديد خواصها، بالإضافة إلى الاضطراب في تحليل صيغ الأفعال المعتلة، ومعالجة تصاريدها المختلفة، الأمر الذي أدى إلى التعسف في استنباط الأحكام والقواعد الخاصة بها (بشر، 2005).
- تسبب جهل اللغويين القدماء بطبيعة اللغات السامية في أصواتها، وأبنيتها الصرفية، وظواهرها، وخصائصها الاشتقاقية والتركيبية، والانصراف عن دراستها - رغم إدراكهم القرابة بينها وبين العربية، وإمكانيتهم دراستها آنذاك - والاكتفاء بدراسة العربية في ضوء العربية نفسها دون دراستها في ضوء المقارنة بأخواتها؛ في اختلال طبيعة المعالجة لكثير من صور التعبير اللغوي (آل ياسين، 1980)، بالإضافة إلى الإخفاق في توضيح "المعاني الدقيقة التي يؤديها كثير من الكلمات العربية في أصل وضعها، ونشأ عن ذلك أيضاً وقوعهم في أغلاط فاحشة فيما يتعلق بفهم اشتقاق الكلمات؛ لأنه ليس من الممكن في كل الأحوال أن يهتدي الباحث إلى أصل اشتقاق الكلمة، إذا أقصر بحثه على لغة سامية واحدة" (ولفسون، 1929، ص 217).
- فضلاً عن توهم بعض اللغويين العرب اختصاص العربية بظاهرة أو صيغة صرفية، وحملهم ذلك على القول بأنها من سنن العرب، كما هو الحال في ظاهرة جمع الجمع، التي أخفق القدماء في تعليلها أو تسويغها، وجعلوها مما تدعو إليه حاجة المنكلمين، وخصصوها باللغة العربية (أنيس، 1975).
- ترتب على كثرة العلل المنطقية والفلسفية التي تركز عليها الدراسات القديمة في تحديد أصول بعض الظواهر اللغوية؛ تقديم تفسيرات شكلية لا تستند على النصوص والوثائق التاريخية، ولا تكشف عن الحلقات المفقودة في تاريخ تلك الظواهر اللغوية، وتقفر كثيراً إلى الاستنتاج الدقيق الذي يحتم "إعادة هيكلة الظاهرة اللغوية عبر العصور من خلال ما تبقى من آثارها ... خلال النصوص والوثائق التاريخية ... سعياً وراء تكوين عام لهيكل الظاهرة في السياق التاريخي العام للغة" (عمارة، 1992، ص 27).
- أنت النظرة الخاطئة للتطور اللغوي عند القدماء - والتي تعارض اكتمال اللغة ونضجها، وعدم إيمانهم به؛ إلى التصلب أمام بعض الصيغ المخالفة لقياسهم وأصوله، وعدم قبولها، وتخطئة أصحابها (النائلة، 1986). فضلاً عن وصفهم كثيراً من تلك الأنماط والصيغ والمظاهر المخالفة للقواعد الصرفية المطردة في نحو: ما جاء في اللغة جامعاً بين التصحيح والإعلال، كما في استحوذ ونحوه ... بأنها نادرة أو شاذة، وأنها مما يحفظ ولا يقاس عليه، فأهملوا دراستها، رغم أن كثيراً مما وصفوه بلندرة منها لا يعكس خطأ في القياس، فهو عربي فصيح وراي في لغة القرآن. وبالتالي أخرجه من القياس ومن فصيح اللغة (حسن، 1990)، ولم يوجدا تفسيراً مقنعاً لأسباب الشذوذ في بعض الأمثلة (عبد التواب، 1982). وبعض ما سبق: تشتت في استعمال الشذوذ كمصطلح، واختلاطه بغيره من المترادفات التي تنور في فلكه، أو ربما تقوم مقامه، كالندر والقليل ونحوهما. ومرد هذا الاضطراب والتشتت يتمثل في اختلال مبدأ القلة والكثرة عدهم في ارتباطه بالقياس، والاتساق مع القواعد مع المؤلف من قواعدهم (الرفيع، 2006).
- أفضت المخالفة المنهجية - المتمثلة في إهمال دراسة الأصل التاريخي لبعض صيغ الأسماء والأفعال، خصوصاً فيما وجد فيه نوعين من الصيغ للكلمة الواحدة، كما (في مدين، ومديون)، وعدم تلمس ملامح التطور بينهما؛ إلى الخط الواضح بين "الحقائق التاريخية والحقائق الوصفية، فيعلون بهذه لتلك، أو يقيسون لغة عصر متأخر على الوقائع اللغوية لعصر متقدم" (أوب، 1968، ص 11). بمعنى: تسجيل وجهين للظاهرة الواحدة، الأول يمثل طورها السابق، والآخر يمثل طورها اللاحق؛ بسبب الاعتبار الزمني الذي يحكم استقرار القواعد اللغوية (الموسى، 2008).

• نتج عن التمسك بفكرة ثلاثية الأصول في المادة اللغوية الاشتقاقية في ضوء المعجمية العربية، والانطلاق منها كمبدأ ضابط لتفرع المفردات، وتطور الملولات؛ مجانبية المنطقية والتناسق؛ لانعدام تنظيم الألفاظ وفق طبيعة الاشتقاق المعنوي، والمتسلسل تاريخياً، فضلاً عن حمله الكثير من التضارب والتناقض، وقلة التضاد (الدومني، 1947).

كما نتج عن فكرة ثلاثية الأصول؛ عدم التمييز كمياً بين الصحيح والمعتل في بعض الصيغ، في نحو: قال، قام، غزا... ونحوها، والتمسك فيها بالأصل المفترض في المعتل، والخلط بينهما في المعالجة والأحكام، ومجانبية الصواب في التحليل، وعدم التوفيق في التمييز بين البنى العميقة لهذه الأشكال والبنى السطحية، فعملوا المعتل الثلاثي معاملة الثلاثي (الشايب، 2014).

وتماشياً مع ما سبق: فالتقضاء توهوا في إطالة الصوت القصير حرفاً ثالثاً، وحكموا على تلك الأفعال بالاعتلال، على الرغم من أن الحرف الذي ظنوه معتلاً ما هو إلا صوت صحيح، كما نتج كذلك عن القول بالأصول الثلاثية، ووضع ميزان صرفي ثلاثي الحروف لجميع الأسماء والأفعال؛ التعسف في تخيل الحرف الثالث المتمم لمعنى ما وجوده ثنائي اللفظ في نحو: "يد، وفم..."، واعتبار كل لفظ ثنائي ثلاثي في الأصل، وتبرير سقوطه بعلة صناعية أبعد ما تكون عن السليقة والطبيعة وأصل البناء. وفي كل هذا إقحام لتلك الأبنية الثلاثية في القياس المنضبط عندهم بتصنيع الأصل المتخيل، دون استثمار لعمل الميزان الصرفي والقياس عليه في تمييز أصناف تلك المفردات، ومعالجتها معالجة واقعية، تقوم على عدها من التراث اللغوي الذي يدل على قمتها التاريخي، ويكشف عن مدى التطور الذي لحق بها (حلمي، 1978).

• نتج عن توجيه غلبة الدراسات في المقام الأول إلى الحروف، وإغفال جانب الحركات - الطويلة والقصيرة - بالنظر إليها نظرة ثانوية أو عارضة تلحق بهذه الحروف، ولا توجد إلا معها؛ الجهل بتاريخ تطورات الألف والواو والياء وتحولاتها في مراحلها المختلفة في الاستعمال، وعدم "الإشارة إلى التطور التاريخي لهذا الاستعمال، ودون تنبيه إلى الترتيب الزمني لإطلاق اسم الألف على منوليه" (بشر، 1998، ص 23)، وكذلك الحل مع الواو والياء.

• ترتب على تركيز اللغويين القدماء في دراستهم على جانب القواعد والمادة أو النحو والصرف والمعجم، وإهمالهم في المقابل جانب التطور اللغوي في كثير من الأحيان؛ غياب الثروة القلموسية التاريخية، ودراسة القضايا التاريخية في اللغة العربية (أبوب، 1987).

4. مترتبات نقد الصرف العربي في ضوء الاتجاه التاريخي والمقارن (التفسيرات الصرفية التاريخية والمقارنة)

ترتب على ملاحظ الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة في سياق رؤيتها النقدية إزاء الصرف العربي ومنهجه حزمة من التفسيرات والمعالجات والاستنتاجات، والتي تناولت بعضاً من ظواهر الصرف العربي وقضاياها، ويمكن استعراضها على هذا النحو:

• استخلاص سمات عامة، تفصح عن طبيعة التغيرات في الظواهر الصرفية بشكل عام وفق قانون التطور اللغوي. وفي سياق دراسة طبيعة التغيرات الصرفية، ومحاولة رسم خط تطورها، واستخلاص قوانين تبدلها برزت سمات عدة ومميزة لتلك التغيرات، حيث وصفت بأنها تغيرات تصدر عن استعمالات واقعة. ومع كونها محدودة الامتداد، فالعناصر الصرفية ليست هي مناط التغيير، إنما المتغير هو الكلمات.

وبالتالي: فالنظام الصرفي في قبول التطور يغلب عليه الثبات، وحتى استقراره يستلزم "وقتاً أطول، ولكنه بعد أن يستقر لا يعتريه تغير ينكر؛ لأن الصرف لا يتغير في أثناء جيل واحد، بل هو كالصوتيات، إنما يتغير في الانتقال من جيل إلى جيل. فالنظام الصوتي والنظام الصرفي إذا ما اكتسبا مرة بقيا طول العمر، وهما يدينان باستقرارهما إلى ذهنية المتكلم" (عبد التواب، 1997، ص 15)، بمعنى: أن الصيغ الصرفية "لا تظهر طفرة واحدة، وإنما يظهر بعضها في أثر بعض بحسب الحاجة، كما تختفي بعض الصيغ الصرفية عندما ينصرف المتكلمون عن الإقبال عليها" (ظاظا، 1990، ص 113).

فهي تتفاعل وتتجلب مع حاجة المتكلمين من حيث استحداث الصيغ أو هجرها وحتى اندثارها تماماً. كما تفسر تلك التغيرات في اتجاهين، أحدهما: يعمل على إزاحة العناصر الصرفية الشاذة؛ بهدف الحاجة إلى توحيد العناصر والنظام، والآخر: يعمل على استحداث عناصر صرفية جديدة وإزاحة العناصر الشاذة بردها إلى القاعدة؛ بغرض الحاجة التعبيرية، والحاجة إلى التوحيد تعتمد القياس طريقاً (فندريس، 1950).

• وصف حركة التطور أو التبدل في بعض الأصوات والحركات أو الظواهر والصيغ داخل نظام الصرف العربي وفق مراحل تاريخية تأصيلية، تُبرز مبررات تطورها وتبدلها: حيث قُمت تفسيرات تاريخية لنظام الصرف العربي، كتفسير تطور الألف في مرحلتين تاريخيتين، وأنها كانت همزة في بدايتها، من منطلق تغليب الظن في أن الاستعمال دعا إلى تخفيفها، خصوصاً حين دعت الضرورة الكتابية إلى وضع علامات مستقلة للحركات، فكانت الألف التي تحمل الدلالة على الهمزة في الأصل علامة على الفتحة الطويلة في بعض مواطن التخفيف، فاطرد الباب في استعمالها في تلك المواضع وغيرها. وهذا يشبه ما حدث مع الواو والياء حيث كانتا في الأصل قبل جعلهما حركتين طويلتين رمزاً لصوت الواو والياء باعتبارها حرفين (بشر، 1998).

ومن المواضع التي يتصور أن الألف فيها كانت همزة في الأصل: الألف في الأفعال المزيدة، واسم الفاعل، والتمثي، وكل ألف ليست مبدلة من واو أو ياء (عبد، 1979).

وكذلك تفسير تطور الحركات القصيرة عن أحرف المد في العصور القديمة، ثم اختفت في الاستعمال أو حذفت وحل محلها أحرف صغيرة. ومن هنا كانت الحركات الصغيرة فرعية عن أحرف المد التي سقط استعمالها بعد أن كانت أصلية فيما سبق (العلالي، 1938). وقد ارتبط ما سبق بمحاولة تفسير اختلاف عين الفعل في الأفعال الثلاثية المجردة فما "جاء على وزن فَعِلَ كان على فَعِل، وما على (فَعَلَ) أصله (فَعُول) كبُس وبئس، ويؤس ويؤوس ... ف" لا مدود أصلية في اللغة، والمد الموجود منقلب عن أصل أو هو زائد" (العلالي، 1938، ص178).

ومنشأ هذا الاعتقاد: أن أحرف المد في العهد القديم مع تطورها وتهذيبها ضعفت في اللفظ؛ بالنظر إلى كون طبيعتها ضعيفة مقارنة مع غيرها من الحروف. ومن هنا سميت حروف العلة، وازداد ضعفها فيما بعد حتى استغني عنها، وحلت محلها الحركات. ومعنى ذلك: أن العرب كانوا يستندون في نطقهم بالحروف الصحيحة على حروف المد (قاسم، 1960).

ومن ذلك وصف نشأة بعض الظواهر الصرفية وفق الدراسة التأصيلية التاريخية والمقارنة، وتوضيح مراحلها التاريخية، وكيفية انتقال الصيغ فيها من مرحلة التعميم إلى التخصص في الاستعمال، ومن عدم الاستقرار إلى التوحيد، ومن أمثلة تلك الظواهر: ظاهرة التذكير التأنيث التي شكلت في أطوارها التاريخية المتقدمة والموغة في القدم مادة غير مستقرة في اللغات الجزرية، وغلب عليها في العربية التعددية في اللغات، ولم تكن علامة التأنيث بكامل وضوحها في عدد كبير من الألفاظ، حتى استقرت صورتها الأخيرة على ختم المؤنث بالعلامة، خصوصاً بعد التطور اللغوي الذي يستدعي ضرورة التمييز في مسألة التذكير والتأنيث (السامرائي، 1985). ولذلك وصفت الصيغ التي يشترك فيها المنكر والمؤنث، وكذلك صور التأنيث المجازي بأنها من بقايا المرحلة اللغوية التاريخية المتقدمة التي فسرت كل الموجودات بجنس واحد دون تفريق (آل ياسين، 1971).

ومن ذلك وصف حلول بعض الصيغ محل الأخرى، وتولد بعضها من بعض عبر سلسلة التطور اللغوي في تلك الصيغ، ومن ذلك تطورات صيغة اسم الفاعل، بمجي صيغتي "فَاعِل"، و"فَعَلَ" من تطورات صيغة "فَاعِل" القديمة، وكذلك تولد "فَعَلَ" من "فَاعِل"، و"فَعَلَ"، وهكذا الحال مع تطورات صيغتي "فَاعِل" و"فَاعُول" القديمتين (العلالي، 1938).

ومن ذلك وصف تمثيل بعض الصيغ لبعضها في مرحلة من مراحل تطور الصيغ في اللغة العربية، ومن أمثلته: ما يتصوره البعض في تطور المثني عن الجمع في مراحل متأخرة. وتتطوي تلك النظرة على أن العرب قديماً استعملوا الجمع بدلاً عن المثني، فكان الجمع يمثل المثني في فترة من فترات تطور المثني في اللغة العربية، من منطلق أن العربية القديمة حتى بعد نزول القرآن بقليل، كانت تنظر إلى المثني بأنه داخل في نطاق الجمع، فلم تراعيه في نظام تأليف الجملة، حيث أن هناك أمثلة غير قليلة في القرآن، تخلو فيها محافظة المثني على المطابقة في الفعل والضمير، فعومل معاملة الجمع (السامرائي، 1983).

• إبراز الظواهر الصرفية أو الصيغ الصرفية أو العلامات الصرفية المشتركة بين العربية وبين اللغات السامية؛ في محاولة لإثبات الصلة بينهما عن طريق الافتراض ونحوه، ومن أمثلته: بحث ظاهرة جمع الجمع في الدرس الصرفي الحديث وفق الدراسة التاريخية والمقارنة؛ ما جعل المحدثين يثبتون خلاف ما ذكره الأقدمين. فظاهرة جمع الجمع في تصورهم لا تقتصر على العربية وحدها. فالدراسة الصرفية الحديثة أثبتت وجودها في لغات كثيرة قديمة وحديثة. ومن هنا افترض البعض اقتران العربية بعض العلامات الصرفية من اللغات السامية الأخرى، كجمع فعلا بصورتيه -بالضم والفتح- اللتان تتعمد الصلة البنوية بين مفرداتهما، حيث حكم عليهما بأنهما جموع لا يتنعد عن طريقة اللغة الحبشية التي تستعمل علامة الجمع (بالألف والنون) لجمع المفرد المنكر. وقادهم إلى ذلك ما لوحظ من أن "الحق الألف والنون كثير الشيوخ جداً في اللغة الحبشية وربما كان أيضاً في العربية الجنوبية التي كانت سائدة في اليمن القديمة" (أنيس، 1975، ص8)، فتكون جُمعت في الأصل على إحدى صيغ الجمع العربية، ثم جمعت مرة أخرى على غرار اللغة الحبشية (أنيس، 1975).

ومن صور الاشتراك في بعض الصيغ أو البنى العميقة، وتمثلها بين العربية وأخواتها الساميات؛ للدلالة على معنى صرفي محدد ومشترك بينهما: اشتراك صيغة "فَعَلَ"؛ للدلالة على الحرفة في اللغات السامية القديمة، واشتراك صيغة "فَعْلَان"؛ للدلالة على المبالغة في اللغات الجزرية (عميرة، 1999).

وتجدر الإشارة هنا إلى غلبة الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة ببيان الكثير من الصيغ الصرفية غير الأصلية في العربية والتي استعملت في اللغات السامية، وتأثرت بها العربية، كوزن "فَعْلَل نرجس"، و"فَاعَلْ أجز"، و"فُعَالِل: سراق"، و"فَاعِل: هليل" ... ، ونحوها، وكذلك الصيغ الصرفية المشتركة بين العربية وأخواتها، والصيغ الصرفية المنفردة بها عن غيرها من الساميات (عميرة، 1992).

• تصنيف تطورات بعض الصيغ الصرفية في العربية بين القم التاريخي والحدثة في تاريخ تطورها، وفق قانون الاطراد في القياس أو التعدد في صيغ الباب أو الاشتراك مع أخواتها الساميات ونحوها، وتصور أسبقية بعض الصيغ في الظهور على غيرها. ومن هنا قمت بتفسيرات تاريخية ومقارنة تصنف تطورات بعض الصيغ وفق الاطراد فيها؛ كنمى الحدثة التاريخية في الصيغ المطردة قياساً، وتلمس القم التاريخي في غير المطردة قياساً، نحو: صيغ المشتقات المطردة قياساً، كاسم الفاعل واسم المفعول، مقابل المشتقات غير المطردة قياساً، كاسم الآلة؛ بالنظر إلى كون الاطراد درجة قياسية متطورة، تهيء الصيغ نحو الاستقرار والنضج والاستمرارية (عميرة، 1992). وفي هذا الإطار تثبت الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة قدم اسم الفاعل واسم المفعول في اللغات السامية من اسم الآلة على سبيل المثال؛ فكثير من اللغات تطلق على الآلات أسماء غير اشتقاقية من الأفعال المشاركة لها في معناها العام ((ظاظا، 1990)).

ومن ذلك تفسير حلول صيغة "مفعول" محل صيغة "فعل" في التعبير عن اسم المفعول، فالأولى صيغة جديدة طرأت على اللغة بعد استعمال الصيغة الثانية القياسية؛ بالاعتماد على جملة من المقارنات في اللغات السامية، كالحبشية، والعبرية، والسريانية، حيث تستخدم اللغات السابقة "فعل"؛ للدلالة

على اسم المفعول. بالإضافة إلى خلو اللغات السامية من السابقة "م"، التي جاءت في "مفعول"، فضلاً عن استعمال اللغة العربية لصيغة "فعل" بمعنى "مفعول"؛ تعبيراً عن اسم المفعول، وإيثارهم التزام صيغة "مفعول" صيغة قياسية واحدة في بابها، وجعل ما عداها من الصيغ الأخرى تابعة لها دلاليًا، دون تخصيصها بقاعدة منفصلة (عابنة، 2000).

ومن التصنيفات في تطور الصيغ وفق التعدد الحاصل في صيغ الباب الواحد - بحيث يحمل التعدد في صيغ الباب الواحد على عدم بلوغ التطور فيه حد الأطراد المنشود. فهو أقدم من الأوضاع المتطورة - مقارنة تعدد صيغ المبالغة مع أطراد صيغ اسمي الفاعل والمفعول، وكذلك التأنيث بلا علامة مقارنة مع التأنيث بعلامات، وجموع التكسير مقارنة مع قياسية الجمع السالم (عاميرة، 1999).

ومن تصورات أسبقية بعض الصيغ في الظهور، ووصف التدرج الحاصل في ظهورها: تصور أسبقية فعل الأمر، وأنه من أوائل صيغ الفعل ظهوراً؛ بالنظر إلى كون صيغة الأمر تتضمن البساطة والقرب في التعبير عن حاجة الإنسان البدائي. فهو قبل إخباره عما حدث أو احتمال ما سيحدث أو تصور الحدث المطلق المجرد عن زمنه وفاعله ومفعوله، سيطلب قبل ذلك كله شيئاً، أو يأمر بعمل ما (ظاظا، 1990). ومن هذا المنطلق كانت "السمات الصرفية الأولى للمادة الفعلية أكثر وضوحاً في صيغ الأمر في أكثر اللغات، وهذا واضح جداً في اللغة الفارسية مثلاً، حيث يتفق فعل الأمر مع ما يسميه نحا اللغة الفارسية بالمادة الفعلية الأصلية للاشتقاق في كل الحالات تقريباً" (ظاظا، 1990، ص 113).

ويضاف لما سبق: تصور تدرج الأفعال في ظهورها ابتداء من المضعف، كطب، وصر... ونحوهما، وانثاق الأجوف منها، كطاب، وصر... ونحوهما، ومجيء الصحيح السالم في الآخر؛ نظر إلى كونه يمثل صيغة الفعل في تمامها واكتمالها، والناقص يمثل انعكاساً لغيره من الأفعال، فكأنه ينطوي على لغة لبعض العرب، كرجب ورجاء، ومحق ومحا... ونحوهما (الشديق، 1868).

- توزيع بعض الصيغ الصرفية العربية بناء على سعة انتشارها في البيئات العربية، وتحديد مواطن شيوعها فيها. ومن ذلك أيضاً: ما يُتصور حول تقاوت بعض الصيغ المزينة في الأسماء والأفعال من سعة الانتشار أو قدم الاستعمال: بأنها "تنشأ في اللغات في عصور متقوتة، وبحسب الحاجة أيضاً. ثم إن استعمالها بعد ذلك يقل ويكثر بنسب متقوتة أيضاً" (ظاظا، 1990، ص 114-115).

ومن الأمثلة على ذلك صيغة "فعل"، و"أفعل"، فهي أوسع انتشاراً وأقدم مقارنة مع صيغة "افعل". وكذلك استعمال العرب لصيغ "انفعل" و"افتعل" يغلب على استعمالهم صيغة المبني للمجهول؛ بالنظر إلى السهولة في نطقهما (ظاظا، 1990).

ومن التصورات التي تحدد مواطن شيوع بعض الصيغ الصرفية في بيئات محددة: ما يُتصور في أن بناء "فعل" كان يشيع استعماله عند أهل البادية، في مقابل بناء "فعل" الذي كان شائعاً عند أهل الحجاز؛ بالاستناد على ما جاءت به المعاجم، ونصوص القرآن، من أمثلة "فعل" الكثيرة مقارنة مع "فعل"، والتي كانت تمثل بيئة الحجاز أكثر من تمثيلها بيئة البادية. فضلاً عن إيثار جامعي اللغة ما شاع في البيئة الحجازية، مع مقارنة هذا بما يُعرف في بعض صيغ اللغات السامية من اتخاذها صورتين، إحداها بدوية بدائية، والأخرى حضرية مستقرة في المدن والقرى، والعربية في وفق هذا التصور حضرية أكثر من كونها بدوية (أنيس، 1967).

- دراسة ظاهرة شنود بعض الصيغ الصرفية في العربية، وتقديم تفسيرات توضح أسباب وجودها في اللغة، وإطلاق عدد من المصطلحات الحديثة إزاء تلك الظاهرة، حيث فُسر الشنود في الصيغ بأنه "بقايا حلقة قديمة ماتت واندرت... وإما أن يكون هذا الشنود بدايةً وإرهاباً لتطور جديد، لظاهرة من الظواهر، تسود حلقة تالية، وتقضي على سلفها في الحلقة القديمة، وإما أن يكون ذلك الشنود شيئاً مستعزاً من نظام لغوي مجاور" (عبد التواب، 1982، ص 58).

ومن الأسباب كذلك التي قدمها بعض الباحثين إزاء ظاهرة الشنود في الصيغ: التفسير الاجتماعي الجغرافي في ضوء بعض العوامل الاجتماعية، كالحضارة والبادية، أو الرقي والتخلف الاجتماعيين، ومحاولة ربطها بكثير من الصيغ الشاذة (الكفوين، 2007)، كربط التصحيح وعزوه في بعض الصيغ التي لم ينلها التطور إلى القبائل البدوية، مقابل ربط الإعلال وعزوه في الصيغ المتطورة إلى القبائل الحضرية (الجندي، 1991).

ومن الأسباب أيضاً إزاء تفسير ظاهرة الشنود - خصوصاً فيما جاء مصححاً مع موجب إعلاله - التفسير الدلالي الذي يراعي الجانب النفسي. وبالتالي يبرز الفروق الدلالية بين الصيغتين، بحيث يجعل الكلمة في حال التصحيح بمعنى، يخالف معناها حال إعلالها (الكفوين، 2007).

كما ترتب على دراسة ظاهرة الشنود في الصرف العربي؛ إطلاق مصطلح "الركام اللغوي" الذي يفسر الشنود في الصيغ: بأنه يمثل مرحلة من مراحل تطور العربية، فهو من آثار الظواهر اللغوية الدارسة التي تنماشى مع الاعتقاد بأن الظواهر اللغوية الجديدة لا تمحو الظواهر القديمة في وقت قصير جداً، بل يترافقان معاً بجانب بعضهما فترة من الزمن، تتراوح بين الطول والقصر. وفي حين تغلبت الظواهر الجديدة على القديمة، فإن هذا لا يعني القضاء المبرم على كافة أفرادها، بل يتبقى منها بعض الأمثلة المستعملة، والبقية مع مرور الزمن (عبد التواب، 1982).

كما أشير إلى تلك الظاهرة بأوصاف وتسميات ترادف مصطلح الركام، نحو الآثار المستحاثات (قبوة، 2001)، والمتحجرات اللغوية (عابنة، 1999)، والبقايا التاريخية (عبد اللطيف، 1991)، والبقايا أو الآثار القديمة أو الرواسب (عون، 1952).

وفي ضوء تفسير الشواذ بالركام اللغوي -بعيداً عما افترضته الدراسة القديمة في الأصول المتخيلة - كانت النظرة إلى مرحلة التصحيح بأنها المرحلة الأصلية، ومرحلة الإعلال متفرعة عنها، ودرست كثير من النماذج الصرفية المصححة مع موجب إعلالها من منطلق تمثيلها للركام اللغوي المتحجر، والمستقر على حاله في أبواب الفعل، والمصادر، والمشتقات، والمثني، والجمع، والإدغام... ونحوها (الكفلين، 2007).

● استثمار بعض المصطلحات التي استحدثتها هذا الاتجاه في سياق تفسيره للأسباب المفضية إلى تطورات بعض الصيغ الصرفية في ضوء شيوعها واستعمالها، أو في سياق تدعيمها لفكرة التطور اللغوي، وفق مبدأ الاختيار والاصطفاء. ومن المصطلحات الصرفية في ضوء هذا الاتجاه، والتي تحاول استخلاص القوانين، والكشف عن أسباب التطور المختلفة في بعض الصيغ: ما يُعرف بـ (بلى الألفاظ) "حيث لاحظ بعض علماء اللغة المحدثين أن كثرة استعمال الألفاظ وكثرة دورانها على ألسنة الناس يصيبها شيء من التطور أو قُلُّ يُبلى هذه الكلمات في معناها وفي صيغتها بما يمكن أن نسميه البلى الصوتي أو البلى المعنوي" (هندي، 2005، ص 79).

وقد وظفه بعض الباحثين في تفسير تطورات بعض الصيغ الصرفية، ومن أمثلته تفسير جمع الجمع؛ بالنظر إلى ما يشيع بكثرة في بعض الكلمات من دلالة الجمع، ومع ذلك تضعف فيها تلك الدلالة بالترجيح قبلي فيها دلالة الجمع، ومع مرور الوقت تقتصر دلالتها في أذهان معظم المتكلمين على الأفراد، فيحكم عليها حينئذ بأنها خرجت من دائرة الجموع، والحاجة ملحة إلى جمعها مرة أخرى، ومن الكلمات التي يظن أنها مفردة "مصران، كراس، زناد... ونحوها"، والواقع أنها جموع، والمفرد منها على هذا النحو "مصير، كراسه، زند" (أنيس، 1975).

وتجدر الإشارة هنا إلى إطلاق البعض مصطلح "الأقيسة المهجورة": وهو من المصطلحات التي استحدثتها الدراسة الصرفية التاريخية في سياق تدعيمها لفكرة التطور اللغوي وفق مبدأ الاختيار والاصطفاء، ويقصد بها: تلك الصيغ والأبنية التي شاعت في اللغة الأصلية، وكانت تمثل مرحلة تاريخية من مراحل التطور اللغوي، ثم هجرها أهلها؛ بسبب انزياحها عن الذائقة اللغوية التي تقبل ما يتواءم معها، وترفض ما لا يتواءم ونتركه. وسميت قياسية؛ بالنظر إلى أن الآثار المتبقية منها تساعد في تفسير بعض الحالات المتعددة التي جاءت على ألفاظ اللغة، ما يرجح اطرادها والقياس عليها (معن، 2002)، حيث أن هذه الأقيسة المهجورة "كانت تريد على ما وصل إلينا، ثم تقلصت، وظلت تأخذ في التقلص حتى أننا لم نعد نستعمل منها عملياً إلا القليل" (عميرة، 1992، ص 72).

ويقابل المصطلح السابق مصطلح "الأقيسة الدارجة": وهي تلك الأبنية والصيغ التي شاعت ودرجت في اللغة الأصلية، واستمرت في الشيع حتى مع التفرع والانقسام إلى لغات متعددة (عميرة، 2003).

● الحكم بأصالة بعض الصيغ وفرة أخرى عبر الدراسة التاريخية للصيغ المتداخلة، ومن أمثلته، دعم القول بأصالة المصادر تاريخياً مقابل فرعية المشتقات الأسمية، فلمصدر الميمي صورة من صور التطور التاريخي للمصادر، وهو في صيغته يتداخل مع اسم المفعول من غير الثلاثي، وكذلك صيغة اسمي الزمان والمكان (العواني، 2003). وكذلك في صيغ اسم الآلة، حيث تأتي صيغة "مفعَل" أصلاً للآلة وما عداها كصيغتي "مفعلة" و"مفعَل" فرع عنها؛ بالنظر إلى أن الحركات العربية قديماً كانت مدود، ثم اختفت، وحلت الأحرف الصغيرة محلها (العالي، 1938).

● تقديم مسوغات الانتقال اللغوي في بعض الصيغ بين الأقسام المختلفة للكلمة، وكذلك ما يتصل بانتقال البناء بين المعاني الصرفية المختلفة، ومن أمثلتها تسويغ الانتقال اللغوي في بعض الصيغ من الفعلية إلى الاسم، كتفسير مطل الحركات في العهد القديم إلى حروف مد في عين المضارع لبعض الأفعال ك يبيع، ويحمر، ونحوها، وانتقالها فيما بعد إلى الاسم مع بقاء العلاقة في هذه الألفاظ بين الفعلية والاسمية. وهذا ما سوغ تسمية المضارع بهذه التسمية؛ لمشابهته الاسم المعرب (السامرائي، 1983).

● وكذلك تسويغ انتقال البناء أو الوزن بين المعاني الصرفية المختلفة، كتفسير الانتقال في صيغة "مُفَعَّل" من المكائبة إلى السببية بزيادة التاء "مفعلة"؛ بالنظر إلى كون هذا الانتقال نتيجة لتداعي المعاني وتجاورها (المبارك، 1964).

● تبني النظرية الثنائية المتمثلة في اعتبار "الأصول اللغوية -في الأسماء والأفعال -ثنائية: أي يتركب كل منها من حرفين أساسيين، وأن الأصول الثلاثية وما فوقها مستتبطة من تلك الأصول الثنائية" (شاهين، 1980، ص 29)، ورفض ثنائية الأصول اللغوية. وقد اعتمد القائلون بالثنائية على عدد من الأدلة، أحدها: ميل اللغة في طبيعتها إلى الثنائية دون الأحادية، فأعضاء النطق تخرج مقاطع مركبة من الصوامت تحركها الصوائت، وفي المقابل لا تخرج حروفاً صامتة متفرقة (الومني، 1950)، والآخر: أن في القول بالثنائية تدعيم للرأي القائل بأن اللغة البشرية نشأت عن طريق المحاكاة، ومن هنا رجح البعض أن اللغة العربية "مؤلفة أصلاً من أصول قليلة أحادية المقطع، معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية، وبعضها عن الأصوات الطبيعية التي ينطق بها الإنسان غريزياً" (زيدان، 1923، ص 112).

ويضاف إليهما: اللجوء إلى قانون التطور الذي يفسر نشأة اللغة في أول مرها بثنائية المواد (شاهين، 1980)، وقد فسرت تطورات الثنائية وفق تصورات تعكس صوراً مختلفة وأنماطاً متعددة، حيث "كانت الثنائية التاريخية ذات المقطع الواحد، والثنائية المعجمية التي ضُغِفَ حرفها الثاني، فأصبحت ثلاثية بوساطة الشدة، والثنائية التي كرر مقطعها بكلاً حرفيه، فأصبحت رباعية بطريق المضاعفة والتكرار" (الصلاح، 1960، ص 147). وعليه فالتطور إلى الأشكال السابقة وبالطرق السالفة مما دعت إليه الحاجة، واقتضته ضرورة التنوع في المعنى، بينما المعنى العام قائم في الأصل الثنائي، فضلاً عن كون

الجزر الثنائي كما أثبتت الدراسة التاريخية والمقارنة "وارد في كل الساميات متصفاً بمعنى حقيقي وتام" (الدومني، 1950، ص 98)، وأن العربية كأخواتها الساميات وغيرها من لغات المعمورة من نوات الحرفين يكون فيها مبدأ الاشتقاق من الثنائي، ويرد ما زاد عنه إليه (الدومني، 1947).

وبناء على التصور السابق في ضوء ثنائية الأصول اللغوية كان الحكم على المضاعف العربي في نحو: حَمْ، مَصَّ ... ونحوهما - مما قيل عنه أن مركب من ثلاثة أحرف أصول - بأنه في الحقيقة ثنائي؛ بالاعتماد على مقابله في السريانية حيث جاء بحرفين اثنين دون ثالث (الدومني، 1950)،

وكذلك الحال في الثنائي المضاعف بالترار، نحو: عسّس، وزلزل... ونحوهما، فيحكم على الثلاثي المضاعف والرابعي المضاعف: بأنها عائدان إلى الأصل الثنائي (التمثل في الصوتين البسيطين المركبين للمقطع حال الأفراد وحال التركيب والامتزاج) (الصالح، 1960).

وفي تفسير المعتلات والصاح في ضوء نظرية الثنائية: يُتصور أن الأفعال المعتلة ذات أصول ثنائية وليست ثلاثية. والحرف الذي يظن أنه هو حرف معتل، نحو: الواو في "يُقول"، والألف في "قَالَ" هو في حقيقته ناشئ عن إطالة "حركة القاف" الصوت القصير الداخلي (الحمو، 1989).

ولتوضيح ذلك: فالمعتلات ثنائيات مصححة عن الثنائي الصوتي، ويأتي تصحيحها على نحو: يجعل الصوت حرفاً مجانساً للحركة القصيرة، أو يحذف الحركة ويضعف الحرف، أو يبدلها همزة، وهذا بدوره ينطوي على أثرية المعتلات، وتمثيلها بقايا العهود القديمة قبل استقرار العربية واطراد اشتقاقاتها، وهذا يعني أن "الإعلال في غايته يراد للتصحيح، وهو وسيلة لبقه جداً وسامية" (العلايلي، 1938، ص 217).

● نقد الرؤى النقدية التي وجهها الاتجاه الصرفي التاريخي والمقارن إلى الصرف العربي، وما ترتب عليها من تفسيرات ومعالجات واستنتاجات. ومما وجه من نقد إلى الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة: أن نقد التراث بالآلات من الدراسة التاريخية والمقارنة لم يبتعد عن النقد في الاتجاه الإصلاحي التيسيري؛ بالنظر إلى كونهما معاً لم يقدماً بديلاً لنظرية الصرف العربي، وربما تفوق الاتجاه الإصلاحي التيسيري عنه في بلوغ تطبيقاته نحو نتائج عملية وتطبيقية (العلواني، 2003).

ومن هنا يعول البعض إخفاق الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة في نقد الصرف العربي؛ لاقتران المنهج بينهما، فمنهج الصرف العربي أقرب ما يكون إلى الدراسة الوصفية الآتية منه إلى الدراسة التاريخية والمقارنة، كما اقتضت الدراسة المقارنة على الجزئيات دون تقديم البديل الملائم لنظرية الصرف العربي في وصف أبنية اللغة وصيغها (الشريف، 1978)..

ويرى البعض في الاعتماد على النقوش المكتوبة، وغض الطرف عن اللغة المحكية؛ تقوية لاحتمال عدم مطابقة النقوش المكتوبة للغة المحكية في تلك الحقبة. وهذا ما يجعل الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة مناط الشك. ويضاف لذلك قلة النقوش وندرتها، كما أن الكشف الأثري المرتبطة بالدراسات التاريخية للغات السامية مازالت قائمة، وبين الحين والآخر يتم اكتشاف آثار لغوية جديدة؛ مما يجعل الأحكام اللغوية المنبثقة عن الدراسة التاريخية غير ثابتة، ويصعب معها إعادة النظر في بعض الأحوال؛ نظراً لاستمرار الاكتشافات الأثرية (العريني، 1996).

ومن زاوية أخرى يصور البعض قلة البحوث والدراسات الصرفية العربية في ضوء الدراسة التاريخية، وهي مع تناثرها وعدم اجتماعها في حيز واحد، لم تقدم في العموم والغالب منها تنظيراً متكاملاً يكشف عن رؤية شاملة ودقيقة في هذا السياق (البناء، 2020).

وفي المقابل يستحسن البعض لجوء الدراسات الصرفية في ضوء الاتجاه التاريخي والمقارن إلى علم الدلالة؛ مستأنسة به في تفسير التغيرات التي لحقت كثيراً من الصيغ الصرفية المهجورة، مع الموازنة "بين ما كان عليه كثير من الصيغ الصرفية المهجورة، وما آل إليه أو ظل عليه من معنى، أو ما يربط بين المعنى القديم والمعنى الجديد، ولا شك في أن المنهج المقارن قد أسعف في توثيق ما يمكن أن يستأنس به في تفسير كثير من الظواهر الصرفية" (العلواني، 2011، ص 142).

ومما يراه البعض من محاسن الدراسة التاريخية: أنها تتكامل مع الدراسات الوصفية بإتاحة الطريق أمام البحث اللغوي؛ للبحث في تاريخ اللغة من أقدم نصوصها المدونة إلى الوقت الحالي. فالتاريخ اللغوي بأبعاده المتكاملة "من شأنه أن يعطي صورة واضحة لتاريخ الحياة اللغوية، ولا يقتصر هذا البحث على تغير البنية اللغوية من الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، بل يتناول بالضرورة مستويات الاستخدام اللغوي في البيئات المختلفة وتغير ذلك عبر الزمن، كما يتناول الانتشار اللغوي ودخول اللغة إلى مناطق جديدة، وبيحت الانحسار اللغوي عن مناطق بعينها" (حجازي، د.ت، ص 26)

● تلمس جوانب الدراسة التاريخية والمقارنة عند الأقدمين، وإثبات وعيهم بتاريخ التغيرات الصرفية، كنوع من المترتب على تقدمهم؛ في محاولة لإثبات خلاف ما يزعمه المحثثون عن وصفية الدراسة اللغوية القديمة، وإلزام الأقدمين بما لا يلزم (البناء، 2020).

وتماسياً مع ما سبق يحكم البعض بوعي اللغويين الأقدمين بتاريخية التغيرات اللغوية والصرفية، وقيمة الزمان في التطور التاريخي، فضلاً عن فهمهم العميق لصراع اللغات وتطورها ونمائها- رغم افتقاره كثيراً إلى تحديد زمن تلك التغيرات الطارئة على الأصول - واستناداً عليه: يتصور البعض في حصر مدة الاستشهاد بزمن معين دلالة على وعيهم بالمتغيرات الاجتماعية، فكان رفضهم التطور حكماً على قدرتهم على التمييز الاجتماعي اللغوي الظاهر، بخلاف ما يتصوره الآخرون (البناء، 2020).

ومن وجوه تلمس الوعي التاريخي عن الأقدمين في دراسة الظواهر الصرفية والصيغ، ما عرضه البناء (2020):

أ- إعادة قراءة النصوص الدالة على الوعي التاريخي اللغوي عند الأقدمين، والمحملة بالتنبيه على كثير من الظواهر التاريخية والاجتماعية المؤثرة في تطور اللغة.

ب- رصد جملة من المصطلحات النحوية والصرفية واللغوية التي استعملها علماء العربية، وتواتروا على استعمالها في تواليفهم، بما تحمله من قيمة معرفية؛ تحتم الاعتراف بوعيهم التاريخي والمقارن المؤطر زمنياً. ومن تلك المصطلحات: الممت، المتروك والترك، الاختزال، عدم الاستعمال، الإهمال، الحذف، التعويض، الإبدال، القلب، الهروب والفرار، ... ونحوها.

ج- استنتاج التظلمات التاريخية عند علماء العربية في ضوء جملة من الأصول؛ بما يظهر سمة التفكير التاريخي التي لازمت دراستهم عند التحقق من ثبوت المسائل اللغوية أو تغييرها. ومن تلك التظلمات الاستصحاب، والأصل المرفوض، والتدريج، والاستغناء.

د- تصور انبثاق الخلاف في بعض المسائل الصرفية: بأنه كان من نتائج الرؤية التاريخية عندهم، كالخلاف في الأصلية والأسبقية بين الفعل والمصدر، والخلاف في الأسبقية بين زمن الماضي وزمن المضارع، والخلاف في المشتقات ... وغيرها.

هـ- قراءة بعض الظواهر الصرفية التي عرضها القدماء قراءة تاريخية؛ تبرز وعيهم بحقيقة التطور اللغوي التاريخي الذي يتلوه الصيغ، كظاهرة الإعلال التي تدل على وعي القدماء بالتحرك الذي أصاب اللغة، بالنظر إلى أن فكرة انقلاب الحرف عن آخر تتطلب زمناً وفق مراحل مترجعة، وما يرتبط بالإعلال من قوانين صوتية، كسهولة والبسر، والقياس الخاطئ، والشبوع. وكذلك إدراكهم العلاقة بين الإبدال وتطور الصيغ في ضوء نظرية الأصالة والفريقية، وفهمهم ظاهرة الإدغام فهماً تاريخياً يضبط فرعيته عن الإظهار وفق قوانين صوتية تنشد السهولة والتخفيف، وتفسير ظاهرة الإمالة تفسيراً مقارناً؛ بالنظر إلى كونها ظاهرة لهجية، تطورت في لهجات بعض القبائل، فكان شيوخها في البيئة العراقية، ووجودها في اللغة الأكديّة البابلية والآشورية دليل على تجذر هذه الظاهرة وقمها في تلك الرقعة؛ ما جعل قراء تلك الرقعة يختارونها.

و- يحمل البعض تردد الحذف لكثرة الاستعمال عند الأقدمين، وتخصيصهم إياه بدرس مستقل وعميق: بأنه يدل على وعيهم بالتطور التاريخي فيما يخص ظاهرة بلى الألفاظ التي أثارها المحدثون، ويعكس إدراكهم الحقيقي لأثارها المختلفة. فضلاً عن بيانهم مسببات الحذف، التي تصيب بعض الكلمات أو الحركات أو حتى في رسم بعض الكلمات (هندي، 2005).

5. النقد والتقويم

وفي نهاية المطاف والاستناد على ما سبق استعراضه من منطلقات هذا الاتجاه، ورؤيته النقدية إزاء الصرف العربي، وما ترتب عليها من تفسيرات ومعالجات واستنتاجات، يمكن تسجيل جملة من النقاط في إطار نقد هذا الاتجاه وتقويمه من وجهة نظر هذه البحث، وهي على النحو الآتي:

لعل من المفيد في هذا السياق توضيح تمثيل الاتجاه التاريخي والمقارن في النقد الصرفي الحديث للنقد الخارجي، وهو النقد الصرفي الحديث الذي لا يستند إلى الصرف العربي في مرجعيته ومنهجه؛ نظراً إلى كونه يستند على مرجعيات نقدية خارجية عن إطار نظرية المنقود - الصرف العربي - وبعبء ذات السياق عن التأثير الصريح بالنظريات اللسانية الحديثة.

ويمكن الوقوف على نقطة مفصلية تعول عليها معظم التصورات التي قنمها الاتجاه التاريخي والمقارن في نقد الصرف العربي: وهي الرغبة في تجديد دراسة اللغة، وهذا ما يؤكد البعض بقوله: "إن من الطبيعي أن تسفر الحاجة عن دراسة جديدة في ضوء الرؤية الجديدة للغة من خلال المنهج التاريخي أو سواه. وليس عيباً أن يشار إلى مواطن النقص في الدراسات القديمة، بل العيب ألا يسد النقص وأن ينظر إليها على أنها ولدت بأسنان" (عميرة، 1992، ص 30).

وهذا يستدعي التأمل في مفهوم التجديد المنشود، وطبيعته، ومقتضاه في هذا الاتجاه المنطلق من سياق تاريخ ومقارن متأثر في مرجعيته بالدراسات الغربية، فضلاً عن اضطلاع الاتجاه السابق بفكرة التجديد في ضوء نظرية المنقود ومرجعته، فعلى الرغم من تبليين المنطلقات واختلاف المرجعيات بينهما، يتحد مفهوم التجديد والرغبة إليه فيهما، الأمر الذي يحتم ضبط الإطار العام الذي يدور في فلكه التجديد، وفهم المقصود به وفق صياغة علمية توضح معالمه وأساسه ومقتضياته بدقة وشمول، وكيفية تحقيقه في المنهج والأسلوب والدراسة، وبيان الاتجاه الذي يسير في طريقه بين التملص من النموذج القديم، أو التوسع فيه والإضافة إليه.

ضرورة إعادة النظر فيما يعترى دراسة الصرف العربي في ضوء هذا الاتجاه من صعوبات ومشكلات وعقبات: منها ما يتصل بمشكلات الاعتماد على اللغة المكتوبة دون المنظوقة في وصف الصيغ الصرفية، وما يلابسها من جهل بطريقة نطقها عند العرب آنذاك، وانتثار كثير من اللغات القديمة عن الواقع الاستعمالي، فضلاً عن إشكالات الكتابة العربية، وغياب القواعد المحددة للنبر، وانعدام التوصيف الدقيق للفوارق اللهجية من حدود فاصلة أو علامات مميزة (عميرة، 1992).

ومنها ما يتصل بصعوبات البحث في تاريخ اللغات السامية؛ كافتراض اللغة السامية الأم، وافتراض الكثير من اللغات السامية، والجهل بالحقب التاريخية للغات السامية المعروفة كالعربية، والحاجة إلى اكتشافات أثرية جديدة قد تقصح عن لغات سامية لم تكتشف،... وغيرها (عميرة، 1992).

ويلاحظ أن هذه الصعوبات والعقبات تشكل من زاوية أخرى فجوات وثغرات في الدراسة التاريخية والمقارنة، تتعكس بدورها على دقة النتائج، وثبات الأحكام المنبثقة عنها. فالأدلة التي اعتمدتها الدراسة التاريخية والمقارنة لا تشكل أدلة قطعية ثابتة، فهي بمثابة افتراضات بحاجة إلى التعديل، كما أقر بهذا بعض الباحثين في هذا الاتجاه (عبد التواب، 1985).

واستنادًا على ما سبق يبقى التساؤل مطروحًا عن دقة المعلومات التي قدمها هذا الاتجاه في نقده للدرس الصرفي التراثي، والتي لا تزال مناط الشك عند الكثيرين؛ بالنظر إلى كونها تعليقات وتقديرات وتأويلات لفترات فلسفية منطقية من تاريخ صيغ اللغة العربية، هي من تصورات الباحثين الخاصة بهم في تلك المسائل التي استعرضوها في ضوء هذا الاتجاه. وهذا بدوره ينعكس على القيمة العلمية المعرفية للدراسات التاريخية والمقارنة، وجنواها في الدراسة الصرفية، مقابل الدراسات التي تعنى ببحث اللغات الحديثة المتداولة حاليًا بين الناس بلهجاتها المختلفة (العزاوي، 2001).

كما ينطوي التساؤل السابق ضمناً على استنباء حقيقة انتساب الدراسة التاريخية والمقارنة في ضوء ما سبق إلى البحوث اللغوية، وفق الرؤية التي ترى أن البحث في تاريخ اللغة وتطوراتها والقضايا التاريخية فيها لا يمثل مجال اهتمام في الدراسة اللغوية، فهي تبحث بالضرورة في وظائف اللغة الاجتماعية، وعلاقة اللغة بالفكر في إطار تجريبي، وبمصطلحات خاصة، وتقيد من نتائج العلوم اللغوية في المجالات العلمية التطبيقية، كصناعة المعالج، وتعليم اللغات، وعلاج اعتلالات الكلام والعادات النطقية الكلامية والترجمة... وغيرها، وكل هذا بمنأى عن النظرة التاريخية، واعتباراتها في الدراسة اللغوية (عبد العزيز، 1983).

كما أن أهمية إعادة قراءة الصرف العربي ومنهج الصرفيين فيه - وفق هذا الاتجاه - لا تعني بالضرورة بناء أحكام مستوحاة من منهج الدراسة التاريخية والمقارنة التي عرقتها الدراسة اللغوية الغربية الحديثة، في محاولة لإسقاط تلك الأحكام على تفكير الصرفيين العرب في محاولتهم لتفسير النظام الصرفي العربي؛ ليفضي ذلك الأمر إلى محاكمة الصرف العربي ومنهج الصرفيين العرب وفق رؤية نقدية، تبتعد في مضامنها وإطارها النقدي عن آليات الصرف العربي ومنهجه ونموذجه، وتتطلق دون وعي كامل باختلاف طبيعته وغايته وظروف نشأته المغيرة لما تطرحه الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة من نموذج دراسي جديد، يبحث تطورات الصيغ، ويسجل التطورات المتعاقبة للكلمة الواحدة عبر تاريخها الزمني، ويعيد البناء الداخلي لصيغ اللغة عبر مقارنتها بأخواتها، وتغفل النظر الموضوعي إليه وفق إطاره الفكري المنتج له، وسياقه التاريخي والاجتماعي، وحدوده في فهم الموضوعات وتفسيرها، وتقويمه في ضوء الأسس والمبادئ العلمية له.

وتأسيساً على ما سبق: يكون توجيه النقد وإصدار الحكم بعد الفهم الكامل للطبيعة التي استندت عليها فلسفة الصرف العربي، واتكأ عليها نموذجه في المصنفات الصرفية المتقدمة، وإدراك التحولات التي صاحبها مفهومه ومنهجه ومبادئه في المصنفات المتأخرة، بعيداً عن الانفعال في النقد وإصدار الأحكام دون تمحيص تحت وطأة التأثير المصاحب للدراسات اللغوية الحديثة؛ بفضل ما تيسر للباحثين المحدثين من سهولة في الاطلاع على الدراسات اللغوية الغربية، ورغبته في إعادة هيكلة الدرس الصرفي في ضوء هذه الاتجاه البعيد عن معطيات الصرف العربي.

والنقطة السابقة تقود إلى نقطة أخرى لا تقل عنها أهمية، وتمثلها محاولات تأصيل الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة الحديثة بتلمس جنورها ومبادئها وأبعادها الفكرية والمنهجية في الصرف العربي؛ بغرض إثبات دراية الأقدمين بها، ووعيهم بطبيعتها؛ ما يحسم الحكم بأسبقيتهم إلى ذلك الإنجاز الذي تدعي إنتاجه الدراسة اللغوية الحديثة. بمعنى: أن هذه المحاولات تتمحور حول التراث اللغوي، ويعتمد أصحابها على إعادة قراءة التراث الصرفي؛ بهدف تأويل التصورات اللغوية العربية القديمة من منظور البحث اللساني الحديث، فيعمل على التوفيق بين التصورات الصرفية القديمة والنظريات الصرفية الحديثة، فيخرج التراث في صورة جديدة، تضيء عليه قيمته التاريخية والحضارية مع التنبيه على احتوائه للمضامين الصرفية الحديثة.

وهذا يظهر غياب التحديد الضابط لطبيعة الصلة المعرفية والمنهجية بين الدراسة الصرفية الحديثة وتاريخها المتمثل في الصرف العربي؛ نظرًا إلى استحالة مقايسة الدراسات الصرفية الحديثة فيما بينها. وهذا يؤكد استحالة تطبيق مبدأ المقايسة بين الدراسة الصرفية الحديثة والصرف العربي. كما أن القول باحتواء الصرف العربي لكل اتجاهات الدراسات الصرفية الحديثة ومناهج البحث فيها - التاريخية والمقارنة وغيرها - هو ادعاء مبني على مقايسة غير مجدية من الناحية العلمية، ولا يضيف للمعرفة الصرفية ما يجدر نكره، وهذا لا يقلل من قيمة الصرف العربي، بوصفه نتاج معرفي يجسد تصورات فكرية مرتبطة بسياقات تاريخية وحضارية، وفي الوقت نفسه ينأى عن التعامل العاطفي الذي يقحم الصرف العربي نظريًا ومنهجياً -بمناسبة ومن دونها- في تلمس جوانب من قضايا الدراسة الصرفية الحديثة بمناهجها واتجاهاتها المختلفة (غلفان، 2020).

ومن ناحية أخرى ذات جدوى يمكن استثمار نتائج الدراسة التاريخية والمقارنة للصيغ العربية في ضوء ما قدمته من ثراء في التفسيرات والتعليقات، وتوظيفها في مجالات لغوية أخرى بالاستناد على علم التأثيل؛ للإفادة منها في جوانب من الدراسة التأصيلية لصياغة المعجم التاريخي العربي (السليمان، 2012)، ومعالجة إشكاليات الترجمة بين اللغات. إضافة إلى دورها في حل تعليم اللغات، حيث تتعد المقارنات والتقابلات بينها في الصيغ والقواعد، فتكون بمثابة دروس تعليمية للمبتدئين.

المراجع:

- [1] آل ياسين، محمد حسين، (1971). "مقدمة في الأصول اللغوية المشتركة بين العربية والعبرية"، مجلة البلاغ، 7.
- [2] آل ياسين، محمد حسين، (1980)، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- [3] أنيس، إبراهيم. (1967). "دراسة في بعض صيغ اللغة". مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 22.
- [4] أنيس، إبراهيم. (1975). صيغة الجمع "فعلان" مثل فُضبان و"فعلان" مثل غلمان. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 35.
- [5] أيوب، عبد الرحمن. (1968). أصوات اللغة (ط. 2). مطبعة الكيلاني. القاهرة.
- [6] أيوب، عبد الرحمن. (1987، أغسطس). "الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية". المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 35(12).
- [7] البرازي، مجد محمد الباكير. (1987). فقه اللغة العربية. دار مجدولاي للنشر والتوزيع، عمان.
- [8] بشر، كمال. (1998). دراسات في علم اللغة. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- [9] بشر، كمال. (2005). التفكير اللغوي بين القديم والجديد. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- [10] البناء، وسام مجيد حسن. (2020). الصرف العربي في علم اللغة التاريخي. مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.
- [11] بندق، محمد محمود. (2002). الحذف الإعلالي: مظاهره وعلله وقوانينه. مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
- [12] الجندي، أحمد علم الدين. (1991، مايو). بين الأصول والفروع في التغير الصوتي الصرفي. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 68.
- [13] حجازي، محمود فهمي. (1973). علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية. وكالة المطبوعات، الكويت.
- [14] حجازي، محمود فهمي. (بدون تاريخ). مدخل إلى علم اللغة. دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة.
- [15] حسان، تمام. (2000). اللغة بين المعيارية والوصفية (ط. 4). عالم الكتب، القاهرة.
- [16] حسن، نهاد فليح. (1990). النادر اللغوي في الأبنية الصرفية: مفهوم ووصف. مجلة آداب المستنصرية، 17.
- [17] حلمي، باكرة رفيق. (1978، ديسمبر). الثنائية والميزان الصرفي في اللغات العربية في الجزيرة العربية. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، 1(2).
- [18] الحمو، أحمد. (1989، ديسمبر). محاولة ألسنية في الإعلال. مجلة عالم الفكر، 20(3).
- [19] الدومني، مرمجي. (1947). هل العربية منطقية؟ أبحاث ثنائية ألسنية. مطبعة المرسلين اللبنانيين، لبنان.
- [20] الدومني، مرمجي. (1950). معجمات عربية سامية. مطبعة المرسلين اللبنانيين، لبنان.
- [21] الرفايعة، حسين عباس. (2006). ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي. دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.
- [22] زيدان، جرجي. (1923). الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية (ط. 3). مطبعة الهلال. القاهرة.
- [23] السامرائي، إبراهيم، (1983). فقه اللغة المقارن (ط. 3)، دار العلم للملايين، بيروت.

- [24] السامرائي، إبراهيم. (1985، يوليو-ديسمبر). في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، 9(28-29).
- [25] السعران، محمود. (1980). علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي. دار النهضة العربية. بيروت.
- [26] السليمان، عبد الرحمن. (2012). في ضرورة توظيف علم اللغة المقارن في تأليف المعجم التاريخي للغة العربية. مجلة ترجمان، 21(2).
- [27] شاهين، توفيق محمد. (1980). أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية. دار التضامن للطباعة. القاهرة
- [28] الشايب، فوزي. (2014، ديسمبر). في الصرف العربي: نظرات وثغرات. مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، 6.
- [29] الشدياق، أحمد فارس. (1868). سر اللبالي في القلب والإبدال. المطبعة العامرة السلطانية. الأستانة.
- [30] الشريف، محمد صلاح الدين. (1978). أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي. ضمن أشغال ندوة "اللسانيات واللغة العربية". مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية.
- [31] ظاظا، حسن. (1990). اللسان والإنسان: مدخل إلى معرفة اللغة (ط. 2). دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع؛ دمشق: الدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- [32] عيابة، يحيى. (1999). تطور صوت الجيم في اللغة العربية وأثره في تشكيل بنية الكلمة. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 14(5).
- [33] عيابة، يحيى. (2000). دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان.
- [34] عبد التواب، رمضان. (1982). بحوث ومقالات في اللغة. مكتبة الخانجي؛ القاهرة، دار الرفاعي، الرياض.
- [35] عبد التواب، رمضان. (1985). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. مكتبة الخانجي. القاهرة.
- [36] عبد التواب، رمضان. (1997). التطور اللغوي: مظاهره علله قوانينه (ط. 3). مكتبة الخانجي. القاهرة.
- [37] عبد العزيز، محمد حسن. (1983). مدخل إلى علم اللغة. دار الفكر العربي. القاهرة.
- [38] عبد اللطيف، محمد حماسة. (1991، نوفمبر). من وجوه استعمال الهمزة في الشعر وموقف النحويين منه. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 69.
- [39] عبده، داود. (1979). دراسات في علم أصوات العربية. مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع. الكويت.
- [40] العريني، جمال دلّيع. (1996). مناهج الصرفيين العرب المحدثين (رسالة ماجستير). جامعة مؤتة. الكرك.
- [41] العزاوي، نعمة رحيم. (2001). مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة. منشورات المجمع العلمي. بغداد.
- [42] العلايلي. (1938). مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد. المطبعة العصرية بالفجالة.
- [43] العلواني، نسرین شنوف. (2003). البحث الصرفي الدراسات الصرفية العربية الحديثة (رسالة دكتوراه). جامعة بغداد.
- [44] العلواني، نسرین شنوف. (2011). الدراسات التاريخية والمقارنة وأثرها في الدرس الصرفي الحديث. مجلة مركز دراسات الكوفة، 4.
- [45] عمايرة، إسماعيل. (1992). المستشرقون والمناهج اللغوية (ط. 2). دار حنين. عمان.
- [46] عمايرة، إسماعيل. (1999، يناير-يونيو). المشتقات: نظرة مقارنة. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، 23(56).

- [47] عمارة، إسماعيل. (2003). معالم دراسة في الصرف الأقيسة الفعلية المهجورة: دراسة لغوية تأصيلية. ضمن كتاب دراسات لغوية مقارنة. دار وائل للنشر. عمان.
- [48] عون، حسن. (1952). اللغة والنحو: دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة. مطبعة روبال، الإسكندرية.
- [49] غلفان، مصطفى. (2020، أغسطس). جدلية العلم وتاريخه: اللسانيات والتراث اللغوي العربي نموذجًا. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، 28(8).
- [50] فريحة، أنيس. (1981). نظريات في اللغة (ط. 2). دار الكتاب اللبناني. بيروت.
- [51] فندريس، جوزيف. (1950). اللغة (عبد الحميد الدواخلي & محمد القصاص، المترجمان؛ فاطمة خليل، المقدم). مكتبة الأنجلو المصرية؛ مطبعة لجنة البيان العربي. القاهرة.
- [52] قاسم، رياض. (1982). اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي، لبنان (٢) 1900-1960. مؤسسة نوفل.
- [53] قباوة، فخر الدين. (2001). الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد. الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان. القاهرة.
- [54] الكفاوين، منصور. (2007). ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين (رسالة دكتوراه). جامعة مؤتة. الأردن.
- [55] ماريو باي. (1983). أسس علم اللغة (أحمد مختار عمر، المترجم؛ ط. 2). عالم الكتب. القاهرة.
- [56] المبارك، محمد. (1964). فقه اللغة وخصائص العربية: دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد (ط. 2). دار الفكر. بيروت.
- [57] الملمخ، حسن خميس. (2015). استنطاق التاريخ اللغوي للعربية في تفسير النحو والصرف والمعجم. تم الاسترجاع من <http://alrai.com/article/700246.html>
- [58] الموسى، نهاد. (2008). اللغة العربية وأبنائها: أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية. دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع. عمان.
- [59] النائلة، عبد الجبار علوان. (1986، مارس). ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء. مجلة المجمع العلمي العراقي، 37(1).
- [60] هندي، أحمد إبراهيم. (2005). ظاهرة "بلى الألفاظ" بين أصولها التراثية والدرس اللغوي الحديث. مجلة علوم اللغة، 8(1).
- [61] ولفنسون، اسرائيل. (1929). تاريخ اللغات السامية. مطبعة الاعتماد. القاهرة.
- [62] الياسري، علي ماهر. (2003). الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه. الدار العربية للموسوعات. بيروت.